القمة العربية الأفريقية تنطلق الثلاثاء في الكويت:

الأمن الغذائي والاستثمار والتعاون الاقتصادي تهيمن على القمة

آمال عربية أفريقية لتعزيز التعاون بين الجانبين ومبادرة اقتصادية يعلنها أمير الكويت

تقرير/ سليمان عبدالجبار

تنطلق بعد غد الثلاثاء بالكويت أعمال القمة الاقتصادية العربية الأفريقية الثالثة وسط آمال كبيرة أن تشكل هذه القمة نقطة تحول تاريخية في مسار العلاقات العربية الأفريقية التي تستمد مقوماتها من الروابط الجغرافية والاستراتيجية والثقافية وكذا تحولا كبيرا في مسيرة التكامل العربي الأفريقي يحقق المنافع المشتركة ويرفع من مستوى معيشة الشعوب.

وقد استكملت الكويت والجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي كافة الفعاليات التحضيرية تنقلت على مدى عام ونصف العام، عبر أكثر من 14 اجتماعا وفعالية تحضير على مستوى الوزراء والخبراء الاقتصاديين كان آخرها الاجتماع المشترك لكبار المسؤولين الذي عقد الخميس الماضي بالكويت للإعداد للاجتماع الوزاري التحضيري للقمة الذي سيعقد اليوم الأحد لوضع اللمسات النهائية على القضايا والموضوعات المدرجة في أعمال القمة ورفعها على القادة في قمتهم يومي الثلاثاء والأربعاء لمناقشتها واتخاذ القرارات بشأنها.

ومن أهم الخطط المطروحة على القمة الخطة التي أعدها وزراء الزراعة العرب والأفارقة لتنمية القطاعات الزراعية خاصة في القارة الأفريقية التي تمتلك إمكانيات زراعية تعد الأكبر على مستوى العالم.

وأيضاً المقترحات والتي خرج بها المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي الذي عقد يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين بالكويت وشارك فيه أكثر من 600 من رجال الأعمال والصرافين والخبراء الاقتصاديين وهناك موضوع آخر لا يقل أهمية مطروح لمناقشة خلال القمة ويتمثل في الضمانات الاستثمارية التي يجب توفيرها لضمانة المستثمرين خاصة وأن هناك مخاوف تعتري الكثير من المستثمرين من الاستثمار في بعض دول أفريقيا التي تعاني من الصراعات وعدم الاستقرار.

إلى جانب مقترح كويتي بإنشاء صندوق لمساعدة الدول الأفريقية وستشهد القمة كذلك إطلاق مبادرة اقتصادية هامة تتعلق بتعزيز وتطوير العلاقات العربية الاقتصادية مع الجانب الأفريقي.

وحسب ما ذكر السفير أحمد بن حلي نائب الأمين العام للجامعة العربية في ختام اجتماع كبار المسؤولين المشترك الخاص بالتحضير للقمة والذي عقد الخميس الماضي بالكويت فإن ثمة مبادرة كويتية هامة سيعلنها أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح.

ويحظى مؤتمر القمة الاقتصادية العربية الأفريقية باهتمام كبير نظراً لأهمية الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وكذا للآمال المعقودة عليها بالخروج بنتائج ايجابية تلبي تطلعات شعوب الدول الأعضاء.

وستركز القمة على الموضوعات المتعلقة بالأمن الغذائي والاستثمار والتعاون في هذا المجال، وكذا ما يتصل بالتجارة البينية وكيفية رفع حجمها إلى برامج أخرى معروضة على القمة تختص بتنفيذ خطة الشراكة العربية الأفريقية التي أقرت في قمة سرت عام 2010م وحالت المعوقات دون البدء بتنفيذها إلى جانب برامج التعاون في المجالات الأخرى.

من جهة أخرى أكد مسؤولون في الجامعة العربية مشاركون في الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية الأفريقية الثالثة الذي عقد أمس بالكويت أن أمير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الصباح سيعلن خلال القمة المقررة في 19 نوفمبر الجاري عن اطلاق مبادرة اقتصادية هامة تتعلق بتعزيز وتطوير العلاقات العربية الاقتصادية مع الجانب الأفريقي.

أعلن ذلك السفيران أحمد بن حلي نائب الأمين العام للجامعة العربية وسمير حسني مدير إدارة التعاون الأفريقي بالجامعة العربية والمنسق للقمة العربية الأفريقية الثالثة في ختام اعمال الاجتماعات التي عقدت أمس للتحضير للقمة .

وأكد السفير بن حلي أهمية هذه القمة، لافتا إلى أنها ستركز على القضايا الاقتصادية والتنموية بالدرجة الأولى ولهذا استهلت اعمالها من خلال تنظيم المنتدى الاقتصادي العربي الافريقي الأول بمبادرة ورعاية دولة الكويت وبتنظيم من الصندوق الكويتى للتنمية ، والذى اختتمت أعماله اليوم وعقد على مدى يومين بمشاركة واسعة من رجال الأعمال من القطاع الخاص والمؤسسات المالية وغرف التجارة العربية والأفريقية ورؤساء المنظمات العربية المتخصصة ونظرائهم فى الاتحاد الأفريقى .

وأوضح أنه ركز على الجانب التنموى سواء مايتعلق بالأمن الغذائى والاستثمار والتعاون فى هذا المجال ، أو مايتصل أيضا بالتجارة البينية بين العالم العربى وأفريقيا وكيفية رفع حجمها الذى لا يتجاوز حاليا 25 مليار دولار سنويا ، معتبرا أن هذا الرقم متواضع للغاية ولايمكن أن يترجم حقيقة الإرادة المشتركة بين الجانبين العربى والأفريقى فى التعاون المشترك وتلبية تطلعات الشعوب العربية والأفريقية.

ولفت بن حلى إلى أن مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى هذا المنتدى عكست أهمية مراعاة البعد الشعبي فى التعاون بين الجانبين وكذلك النهوض بالبعد الثقافى من خلال تحويل المعهد الثقافى العربى الأفريقى الى مؤسسة تقدم دراسات وأنشطة ثقافية عربية أفريقية بشكل أكثر فاعلية على الساحتين العربية والأفريقية، مؤكدا أنه من هذا المنطلق تكتسب القمة العربية الأفريقية أهمية كبيرة لما تتميز به من تركيز على الأبعاد الاقتصادية والتنموية والاستثمار والأمن الغذائى.

وفى السياق نفسه أكد السفير سمير حسني أهمية الاجتماع التنسيقي العربي الأفريقي الرابع الذي عقد بالكويت أمس و ناقش التحضيرات الأخيرة المتعلقة بالقمة المرتقبة يوم 19 نوفمبر الجاري واعداد الوثائق ومشروعات قرارات تتعلق بـ«إعلان الكويت» الذي سيصدر عن القمة،كما ناقش عددا من الموضوعات الهامة التي ستطرح على اجتماع كبار المسؤولين غدا "الخميس" وكذلك اجتماع وزراء الخارجية المقرر اليوم الأحد تمهيدا لرفعها للقمة .

وقال السفير سمير حسني :إن هناك تناغما عربيا أفريقيا خلال اجتماعات الجانبين العربي والأفريقي وتم التوصل الى وثائق نأمل أن تجهز على نحو سريع خلال اجتماع كبار المسؤولين من الجانبين لتمضي القمة في أعمالها في ضوء هذه التحضيرات الجيدة.

وأعرب حسني عن ثقته في أن القمة العربية الأفريقية ستشكل علامة بارزة ونقلة نوعية في مسيرة التعاون العربي الافريقي حيث تتضمن وثائقها تقريرا مشتركا لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وكذلك الأمين العام للجامعة العربية يتضمن المعوقات والتحديات التي حالت دون تنفيذ خطة الشراكة العربية الأفريقية منذ قمة سرت 2010م، وتضع برنامج عمل يتضمن اليات تنفيذ وتمويل وتطوير آليات العمل العربي الأفريقي، ومشروعا آخر لإنشاء الية تمويلية لتنفيذ المشروعات وبرامج التعاون في مختلف المجالات بالإضافة إلى بحث ودراسة سبل تفعيل الأجهزة التي واجهت تعثرا كالمعهد الثقافي العربي الأفريقي، وكان هناك أيضا تنويه حول المعرض التجاري العربي الأفريقي الذي سيعقد دورته القادمة في المغرب، ويحظى بتحضير جيد للغاية وهو أول معرض نوعي بعد أن كانت المعارض السابقة معارض تجارية عامة.

وأشار حسني إلى أن هناك تركيزا على ضرورة تفعيل توصيات المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي وهي توصيات شاملة وعامة وعملية شارك في اعدادها خبراء من الجانبين لعرضها على القمة، والتي من شأنها في كل الأحوال أن تتخذ قرارا يتعلق بالاسترشاد بهذه التوصيات لتعزيز مسيرة العلاقات العربية الأفريقية.

وحول أهم المحاور التي ستركز عليها القمة العربية الأفريقية الثالثة قال حسني: سيتم التركيز على توسيع مجالات التعاون في التجارة والاستثمار والبنية التحتية ومشروعات الطاقة المتجددة، مشيرا إلى أن سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت سيطلق مبادرة اقتصادية هامة خلال القمة تتعلق بالعلاقات العربية الاقتصادية على صعيد العلاقات مع الجانب الأفريقي.

وحول ما إذا كانت هناك جداول زمنية سيتم الاتفاق عليها لتفعيل المشروعات ومدى مشاركة القطاع الخاص فيها قال حسني: بالفعل سيكون هناك جدول زمني وخارطة طريق للمشروعات مرفقة بألية واضحة المعالم لتنفيذها، أما القطاع الخاص فهناك مجال محدد له للمشاركة في المشروعات الزراعية والاستثمارية وغيرها".

وأوضح أنه سيعقد اجتماع مشترك بين الجامعة العربية والاتحاد الافريقي وممثلي صناديق التمويل العربية والأفريقية لبحث اليات تمويل المشروعات بما في ذلك القطاع الخاص ودوره فيها وستكون هذه الآلية ثابتة ويتم تفعيلها بالشكل المطلوب لتحقيق الفائدة منها، وسيكون عليها ضخ الأموال للمشروعات وتنفيذها وملء الفجوة بين عملية التمويل وحاجة المشروعات المتاحة حاليا.

اتفاق الأطراف التونسية على اسم رئيس الحكومة المقبلة

تونس/وكالات

<،، قال رئيس الجمهورية التونسية محمد المنصف المرزوقي في مقابلة صحفية أجراها مع وكالة الأناضول التركية: إنه تم الاتفاق على اسم رئيس الحكومة المقبلة، مشيرا إلى أنه سيتم الإعلان عنه الأسبوع الجاري.

جاءت هذه التصريحات في الوقت الذي تؤكد فيه صقور النهضة على تمسكها بحكومة العريض إلى حين الانتهاء من كتابة الدستور.

وأوضح المرزوقي أن الشخصية التي ستأتي لرئاسة الحكومة والتي سيكون لي معها نقاش واضح تعرف أنها ستأتي للستة أشهر المقبلة، والانتخابات يجب أن تقع في ستة أشهر ولا مجال لإطالة الآجال.

وأعرب المرزوقي في وقت سابق عن "تفاؤله" إزاء التوصل إلى حل في وقت ساد فيه الغموض البلاد حول امكانية الخروج من الأزمة السياسية العميقة التي تتخبط فيها منذ يوليو بينما يتبادل حزب النهضة الإسلامي الحاكم والمعارضة الاتهامات بالمسؤولية عن فشل المباحثات في تعيين رئيس وزراء جديد.

وقال المرزوقي: نحن لا نحتمل صيفا جديدا دون حكومة مستقرة ودون تهدئة وطنية ودون برنامج"، في إشارة إلى ضرورة إجراء الانتخابات المقبلة قبل صيف 2014م، لينتج عنها تشكيل حكومة جديدة.

وأضاف: إن هذه الحكومة هي آخر حكومة مرحلة انتقالية ووجوده، أي رئيس الوزراء المقبل هو لتطمين كل الأطراف السياسية ومن بينها حركة النهضة (التي تقود الائتلاف الحاكم) وحركات المعارضة وضمان أن تقع الانتخابات في جو غير مشحون.

وشهدت العاصمة التونسية أمس الأول تظاهرات للمعارضة امام ساحة الحكومة بالقصبة رافعين شعارات تتهم الحكومة الائتلافية بقيادة حركة النهضة بـ"الفشل والتشدد.

وردد المتظاهرون هتافات معادية مثل "الرحيل.. الرحيل.. يا حكومة الفشل" و"الرحيل والحساب يا حكومة الإرهاب" و"بعد الدم، لا شرعية للحكومة النهضوية".

ويطالب حقوقيون محاسبة حكومة النهضة أمام ما تردد من تجاوزات مالية خلال فترة حكمها، ابتداء من تعويض المساجين السياسيين التابعين لها إلى قضية "الشيراتون غيت" وتوظيف العديد من أنصارها في الإدارات التونسية على اساس المحسوبية لا الكفاءة.

وتحمل الجبهة الشعبية المعارضة (ائتلاف مكون من أكثر من 10 أحزاب يسارية) الحكومة مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، كما تحملها مسؤولية تنامي خطر "مجموعات سلفية متطرفة" قتلت عناصر في الجيش والشرطة واغتالت المعارضين شكري بلعيد في 6 فبراير 2013م ومحمد البراهمي في 25 يوليو 2013م.

ويرى المراقبون للشان التونسي أن سبب الازمة التي تعيشها البلاد يعود إلى رغبة النهضة في تمديد فترة حكمها خاصة وأنها فشلت في إدارة البلاد.